الخبراء الاسرائيليين عزوا اسباب انفراد القطاع بوضعه النضالي المتميز عن سائر المناطق المحتلة الاخرى الى الكثافة السكانية والى وجود اللاجئين في مخيمات تكتظ بهم وان حل المشكلة برمتها يتطلب تغيير خارطة الكثافة السكانية وتغيير مظهر المخيمات حسب قرار اللجنة الوزارية الاسرائيلية وذلك بواسطة عدة تدابير اهمها : ١ ــ اقامة مساكن خارج القطاع بمقياس مديني . ٢ ــ توطين زراعي محدود لابناء المخيمات المبعدين . ٣ ــ تحويل المخيم الى مجتمع مديني . ٤ ــ التعويض المالي .

وساد الاقتناع بين جميع خبراء المؤسسة العسكرية على أن حل مشكلة الامن مرتبط عضويا بحل مشكلة اللاجئين في القطاع، وان مدننة المخيم، وتحويل ابناء المخيمات الى طبقة من العمال والموظفين تعيش في احياء جديدة مزودة بالكهرباء والماء ، وفي جو من الرخاء الاقتصادي (المصطنع) ، سيحرم « حركة التخريب في القطاع من قدرتها على توسيع قواعدها». بل ان الوضع قد يدفع الى « وقوع تصادم بين حركة التخريب وبين الجماهير فيتفكك التكتل الجماهيري للمخربين »(٤٣).

وصاحبت عملية هدم المخيمات وشق الطرق الواسعة فيها حملة ابادة منظمة للمواطنين فلم يكن يمضي يوم دون ان يعلن المتحدث العسكري الاسرائيلي عن « قتل أحد المخربين » او أحد المشتبه بهم او قتل « مواطن رفض الامتثال لتعليمات الدورية » الى اخر هذه السلسلة الدموية التي عاشها قطاع غزة عدة اشهر خلال العامين ١٩٧١ ، ١٩٧٢ بوجه خاص .

وبالاضافة الى ذلك لجأ العدو الى الاجراءات القمعية الاخرى كالترحيل الاجباري للضفة الغربية والعريش، التوسع في تنفيذ قانون دايان (معاقبة الجوار) ، والابعاد الى معسكرات الاعتقال الصحراوية (ابو زنيمة ، قصيمه ، نخل ، الطور ، العريش) ، وحصار المخيمات لفترة طويلة نسبيا وتجويعها لارغام الاهالي على النزوح منها ، وحرب الابادة ضد الثوار ، ومحاولة استعداء الجماهير على الثوار عن طريق التنكر بزي الفدائيين واساءة معاملة الناس وتوجيه تهمة التعامل والخيانة لهم، ودخول البيوت في الليل والنهار بحجة طلب المساعدة والاختباء ثم التنكيل بأصحاب البيوت فيما بعد، والقاء قنابل على تجمعات الاهالي في الشوارع والادعاء بأن الفدائيين هم وراء ذلك . وتسليح المتعاونين وتحريض القبائل بعضها على بعض ...(٤٤).

ان جدول العمليات العسكرية منذ بداية الاحتلال (حزيران ١٩٦٧) حتى منتصف العام ١٩٧٠ يشير الى ارتفاع مستمر في العمليات الفدائية، وان الانكسار النسبي في اخط البياني جاء عقب احداث ايلول ١٩٧٠ وقرار وقف اطلاق النار على الجبهات العربية . ورغم ذلك فان امر «معالجة وضع الامن في القطاع» احتاج الى اكثر من عامين ليصبح الانخفاض النسبي في العمليات الفدائية انخفاضا ملحوظا ــ رغم كل الاجراءات والظروف المشار اليها .

على ضوء ما سبق ، هل يمكن التنبؤ باستمرار الانخفاض النسبي في العمليات العسكرية في القطاع ؟ لقد اقيم التنظيم بالنسبة لعدد من المنظمات الفدائية في القطاع على أساس وجود القاعدة الارتكازية الامنة في الاردن(٤٥) وزوال هذه القاعدة لا بد وان يؤثر على النشاط العسكري للثوار خلال اعادتهم لبناء التنظيم على أساس الواقع الجديد.

ان عملية البناء التنظيمي ، وبلورة الخلايا ، تتطلب جهدا متفوقا وفترة زمنية طويلة نسبيا ، الا انه يمكن أن نتنبأ ــ ليس من قبيل التفاؤل المجرد وانما من قبيل التيقن الموضوعي ــ انه على ضوء الممارسات النضالية للثوار ، وعلى ضوء النضال الجماهيري الشجاع، فان النضال المسلح سيحتدم بخبرة اوسع ، وحنكة أعظم، واقتدار أعم، لان